

## فلسطين

## مسيرة إلى مسكة لتأكيد الرواية الفلسطينية التاريخية

الإسرائيلية سنّها مثل منع إحياء ذكرى النكبة. وتضمنت الكلمات أيضاً أصواتاً تقدمية إسرائيلية تساند حق العودة والحق التاريخي للفلسطينيين. وقال النائب طلب الصانع من القائمة العربية الموحدة بعد نهاية المسيرة إن «أنقاض هذه القرية ترى بوضوح جرائم الصهيونية، ولا أحد يستطيع أن يثنينا عن إحياء هذه الذكرى وأن نذكر إسرائيل بجرائمها». كما قال النائب جمال زحالقة، رئيس كتلة «التجمع الوطني الديمقراطي»، «يجب أن نكشف للعالم بأسره أن استعمال كلمة «استقلال» هو خدعة كبيرة»، مضيفاً إنه «صحيح أن الانتداب البريطاني قد انتهى عام 48، إلا أن من جاء مكانه أخطر منه بكثير، وهو مشروع استعماري عنصري، هو المشروع الصهيوني».

لقد تحولت هذه المسيرة منذ أعوام علامة على أن الفلسطينيين الباقين في وطنهم شهوداً على العصر، لن يتنازلوا عن روايتهم، ولم ينسوا أن للاجئين القابعين قسراً خارج أرضهم حقاً في العودة رغم محاولة الإسرائيليين الدائمة تجاهل الغبن التاريخي.

إحدى «ساحات» مسكة. وانطلق مهرجان خطابي افتتح بنشيد وطني وفقرة شعرية، وكلمات للجنة المهجرين التي تنظم المسيرة بالتعاون مع لجنة المتابعة العليا. وقد شدّد المتحدث باسم أهل مسكة أن «لا سلام شاملاً وعادلاً إلا بتحقيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى موطنهم». كما ألقى رئيس لجنة المتابعة محمد زيدان كلمة شن فيها هجوماً على القوانين العنصرية التي تحاول المؤسسة

**الجيل الذي عاصر النكبة والتهجير نقل الرواية بما تحمله من أبعاد سياسية وإنسانية إلى جيل آخر**

وإنسانية إلى جيل آخر حمل اسم قرية لم يعيش فيها وسار إلى أنقاضها. وقد كان أيضاً مشهد العائلات الشابة لافتاً، حين يمشي الأب والأم والأطفال في مسيرة واحدة، ففي ذلك المشهد أبعاد أخرى رغم تواضعه، وقد يشدك طفل لم يتجاوز الخامسة من عمره، يحمل لافتة كتب عليها اسم «المالحة».

انطلقت المسيرة من جانب مسجد عثمان بن عفان في مدينة الطيرة، واختتمت في

## فراس خطيب

طقس أمس الحار، لم يمنع آلاف الفلسطينيين من التوجه إلى ما بقي من قرية مسكة الفلسطينية ضمن مسيرة العودة السنوية. فمنذ 13 عاماً، صار هذا النشاط تقليدياً، وينطلق في اليوم الذي تحتفل فيه الدولة العبرية بـ «استقلالها». إنها محاولة من الفلسطينيين - ضمن محاولات أخرى - لتسجيل روايتهم وذاكرتهم الحقيقية لتكون علامة في أفق الأجواء الاحتفالية التي تسود البلاد، بحيث يسيرون موحدين تحت شعار «يوم استقلالكم هو يوم نكبتنا».

مع عصر أمس، سار الآلاف كما في كل عام إلى أرض مسكة التي هجر أهلها قسراً عام 1948، ورفعوا الأعلام الفلسطينية إلى جانب الأعلام السوداء، لافتات تحمل أسماء القرى الفلسطينية المهجرة، وساروا إلى ما بقي من أنقاض. كان الحضور الشبابي طاغياً على المشهد، هذا الحضور الذي يزداد من عام إلى آخر. «مشهد يبعث على الأمل»، كما قالت إحدى المتظاهرات. فالجيل الذي عاصر النكبة والتهجير نقل الرواية بما تحمله من أبعاد سياسية

فلسطينية تستريح بعد مشاركتها في «مسيرة العودة» التي نظمها فلسطينيو 48 أمس (احمد غرابلي - أ ف ب)



## تقرير

## مجتمع تركيا «العسكري»

ضرب ورشق وقتل: انقسامات طبقية - إثنية تُترجم باعتداءات على السياسيين

## أرنست خورج

قبل يومين، تعرّض وزير الطاقة والثروات الطبيعية التركية، ناثر يلديز، لاعتداء في محافظة قيصري، من مواطن، خلال تشييع جندي قتل في معركة ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني. بقبضة يده، انتقم شاهين شمشك من حزب يلديز لأنه يسعى إلى مصالحة الأكراد.

الأسبوع الماضي، ضرب المواطن إسماعيل جليك (27 عاماً)، رئيس حزب «السلام والديموقراطية» الكردي، النائب أحمد تورك، على وجهه في مدينة سمسون، فكسر أنفه شأنه شأن يلديز، وذلك بعد إلقاءه بياناً بعد محاكمة أحد محاربيه المتهمين بدعم «العمال الكردستاني». ولم يكن حال رئيس الحزب المعارض، «الشعب الجمهوري»، دنيز باكال بأفضل من تورك ويلديز، إذ أصيب بالحجارة والبيض لدى زيارته محافظة فان الشرقية ذات الغالبية الكردية.

وقبل يلديز وتورك وبايكال، حصلت عشرات الاعتداءات، انتهى بعضها بقتل سياسيين، على أيدي زملاء لهم، أو مواطنين. وأمام انفجار الاحتقان السياسي والاجتماعي بين الأتراك، على صورة عسكرة الحياة السياسية، شغلت الصحف التركية في استقصاء هذه الظاهرة غير الحديثة، لكن لا شك في أنها بلغت اليوم مرحلة من الذروة لم تبلغها من قبل.

صحيح أن الاعتداءات على السياسيين ليست حكرًا على تركيا، وأنها منتشرة في كل دول العالم، ولو بنسب متفاوتة، إلا أن التحليلات والتقارير التي أعطت للموضوع أهميته على صفحات الجرائد،



بمراجعة سريعة لمعدلات الاعتداءات على السياسيين الأتراك، من مواطنين أو سياسيين آخرين، يظهر أن تركيا باتت مرشحة لاحتلال موقع الصدارة في سجل المجتمعات السياسية «العسكرية» المنقسمة عمودياً



انتهت بعض الاعتداءات على السياسيين بجرائم قتل، كما حصل عندما توفي النائب عن حزب «الطريق القومي» فوزي جيهانلي أوغلو، بسكتة قلبية فور ضربه على وجهه على يد زميله النائب عن «الحركة القومية التركية» جاهد تكلي أوغلو في 2001. قبلها، في 1989، توفي النائب عبد الرزاق سيلان برصاصة من مسدس زميل له. وقبل ذلك، تحديدًا في 1975، تعرّض الرئيس في حينها، سليمان ديميريل (الصورة)، للكلمة كسرت أنفه، من رجل «مختل عقلياً» كان يرتدي برّة ضابط عسكري.

أردوغان يعود وزيره بالديز في أنقرة أول من أمس (رويترز)